

قضية الشهيد عمر بنجلون : ٤ سنوات من التغاضي والتناسي



البقية على الصفحة ٧

سنوات مرت على اغتيال المناضل الكبير الشهيد عمر بنجلون، والقضية لازالت في "البحث والتحقيق"، أي بعبارة أوضح في طور الإهمال والتغاضي والتناسي.

لا غرابة. إنه المخطط والمنفذ والمشرف على عملية الاغتيال، فكيف يمكنه اداة نفسه، والكشف عن حقيقة عمله الاجرامي.

لقد حاول منذ البداية، لف وتغطية القضية، بكونها مدبرة من طرف عصابة اجرامية "مستقلة".

في هذه الحالة، وإذا كان النظام، متيقنا من براءته، فلماذا لم يقدم مرتكبي الجريمة الذين ألقى عليهم القبض للمحاكمة؟ وماذا يعني السكوت عن جريمتهم أربع سنوات، سوى حمايتهم، والحيلولة دون أن تقول العدالة كلمتها، إن صح أن في بلادنا عدالة مستقلة ونزيهة...

كلمة العدد

تناقلت بعض الصحف الرسمية والغير رسمية، باهتمام وتركيز، مقولة خطيرة، فاه بها رئيس الدولة أمام "المناظرة الثانية للجماعات المحلية والادارية والترايبية"، مفادها أنه يجب "...تجاوز مرحلة التعايش والتساكن بين السلطة والمنتخبين، الى طور التمازج"...

لنقف شياً ما عند هذه المقولة الغنية بالمعاني والمفاهيم :

فالوصول الى "مرحلة التعايش والتساكن" يعني أولاً، أن كانت هناك وضعية من التصارع والتجاوب... والمقصود من ذلك ولا شك، الإشارة الى التجارب الانتخابية السابقة، كتجربة 1963 مثلاً، حيث كانت نسبة هامة من النواب يخوضون نضالهم الديموقراطي من موقع الدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة، ومنع حفنة من المحوظين والسماصرة، من التستر وراء ستار "الديموقراطية" لتكريس استغلالهم لعرق جبين جماهيرنا، ونهب خيرات بلادنا وتسخيرها لخدمة مصالح الرأسمال الدولي... بهذا المنطق، وأمام تعنت الطبقة السائدة ورفضها الرضوخ لمطالب عادلة أدنى، طبعت التجارب السابقة فعلاً، بطابع التجاوب والتناحر.

أما "التعايش والتساكن" الذي يرده النظام في الوقت الحاضر، فهو يندرج بطبيعة الحال، في اطار ما أسماه بـ"المغرب الجديد"، وما دعى اليه من "سلم اجتماعي"...

لكن، هل من تعايش وتساكن بين الدولة والشعب؟

الوقائع اليمية تثبت العكس.

فالدولة - ممثلة وحامية مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية - مستمرة في قمعها الشرس بشتى الوسائل والاشكال: اغتيال عدد من المناضلين تحت التعذيب هذه السنة، مصير العديد من المناضلين المختطفين لايزال مجهولاً، عشرات التقدميين لايزالون قابعين في سجون النظام، حياة العديد منهم مهددة كل يوم بسبب الظروف اللانسانية الهمجية التي

البقية على الصفحة ٧

الذكرى الأولى لتأسيس ك. د. ش.

حلت بنا الذكرى الاولى لتأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وهي حدث عظيم يقدره كل تقدمي مغربي أحسن تقدير، ليدرجه في سجل المكتسبات الثمينة لصالح شعبنا المناضل.

ان الكونفدرالية لم تدع في يوم من الايام أنها حققت المعجزات، أو أنها حلت كل المشاكل وأطرت مجموع نضال الكادحين وأجابت على كل حاجيات التنظيم والقيادة. لا. انها أثبتت فقط من خلال تجربتها القصيرة والغنية في نفس الوقت، أنها كانت في مستوى

التجاوب مع معطاة موضوعية حقيقية، فرضت نفسها في الساحة، ألا وهي تلك الانتفاضة العمالية العارمة التي انطلقت من صلب القاعدة العمالية نفسها. وشكلت الكونفدرالية اطارها الطبيعي، ووفرت لها ما كانت القاعدة العمالية تنادى به وتعمل من أجله: اطر نقابي مناضل وديناميكي، يضمن الديموقراطي الداخلية، وينهي عهد المساومة والتآمر على نضال الطبقة العاملة.

البقية على الصفحة ٧

استجواب الألف محمد البصري مع جريدة "السفير"

أقبلت الحكومة الفرنسية، للسنة الثانية على التوالي، بتنظيم ما تسميه "أسبوع الحوار بين المهاجرين والفرنسيين". وقد ذهبت الديماغوجية هذه المرة أكثر مما شهدته السنة الماضية، حيث أستقبل عدد من المهاجرين في قصر الايليزيه، وألقيت فيهم الخطب لطأنتهم عن مصير كل المهاجرين، وذلك في الوقت الذى تحضّر فيه القوانين التي تستهدف طرد أكبر عدد منهم.

ان العبارات الرتانة حول تقاليد الضيافة الفرنسية، وحول صيانة المكتسبات التي حققها المهاجرون، لايمكنها أن تخفي الواقع الليم الذى يعيشونه، اذ في الوقت الذى يمر فيه أسبوع الحوار، فان الجمعية الفرنسية تستعد لدراسة مشروع قانون "بوني - ستوليرى"، بعد أن رفض مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع "بار - بوني".

والجدير بالذكر أن "أسبوع الحوار" المذكور يتم بتمويل من "صندوق العمل الاجتماعي" الذى تجمع أمواله عن طريق الاقتطاعات التي تتم في أجور العمال المهاجرين أنفسهم. في حين أن هذا الصندوق لا يستثمر في أعمال اجتماعية وثقافية حقيقية، بل تبذر أمواله في الحفلات المظهيرية الجوفاء.

ان العبارات المعسلة والديماغوجية لن تخفف من محن المهاجرين: تفتيش وملاحقة البوليس لهم في كل مكان، التعسفات والمضايقات والتمييز العنصرى في كل حياتهم اليومية، الاعتداءات الاجرامية التي تقوم بها العصابات الاجرامية المحركة من طرف البوليس. فماذا سيغير "اسبوع الحوار" والكلمات من هذه الوضعية...

أما فيما يخص رفض مشروع قانون "بار - بوني" من طرف مجلس الشيوخ، اذ يمكن اعتباره تراجعاً، فانه لا يشكل انتصاراً حقيقياً. ان هذا الرفض تم عن طريق مناورة من طرف وزير

الداخلية الفرنسي صاحب المشروع، الذى تدخل ليطلب من مجلس الشيوخ، أو على الاصح من الاغلبية اليمينية التصويت ضده.

ان هذا التراجع اذن لن يكون سوى أخذ الفرصة للقفز من جديد، وبشراسة أقوى.

علينا اذن أن نبقى مسلحين بالحذر واليقظة، حتى نكون على أهبة استعداد للرد على أى اعتداء ضد حريات المهاجرين ومكتسباتهم، الذى هو في نفس الوقت اعتداء على مجموع الطبقة العاملة.

الجبهة الشعبية في البحرين وقضية الصحراء المغربية

منذ احتداد الصراع حول قضيتنا الوطنية، عبرت الجبهة الشعبية في البحرين، عن مواقف واضحة، تتسم بالعمق وبعد النظر، والاحاطة الشاملة بالمشكل، بما فيه خدمة مصالح الشعوب. ومن خلال مقال في جريدة الجبهة، "ه مارس" (العدد ٤٥) أكدت من جديد موقفها الصائب هذا، نورد فيما يلي مقتطفاً أساسياً منه:

"لقد أكدنا منذ البداية بأننا مع عودة الصحراء للمغرب لان ذلك مطلب شعبي قبل أن يكون مطلباً ملكياً. ولاننا لا نؤيد انشاء الكيانات الهزيلة الصغيرة تحت أى شعار من الشعارات سواء في الخليج أو في المغرب العربي ونحن ضد النظام الملكي الرجعي ومع شعب المغرب وقواه التقدمية في نضاله لتحرير كافة الاراضي والجزر المغربية، واسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

وفي الوقت الحاضر تزداد مخاطر الحرب بين دول المغرب العربي، وستحمل الجماهير الشعبية نتائج أية حرب بين الجزائر والمغرب وموريتانيا أكثر مما ستتحمله الانظمة الحاكمة.

ومن هنا تبرز مسؤوليات كبيرة على عاتق القوى الثورية في تلك المنطقة للتصدى لكافة الدعوات الخاطئة والنضال من أجل مغرب عربي موحد، تستفيد جماهيره من كافة الثروات

الطبيعية الكبيرة الكامنة فيه، مغلقة الباب في وجه الدول الامبريالية الطامعة في هذه الثروات، والتي تحرص على تاجح الصراعات لتتمكن من دس انفها في كل الشؤون الداخلية.

● عين الرئيس كارتر على رأس وزارة التجارة فليب كلوتزنيك الرئيس الحالي للمؤتمر اليهودى العالمي. وسبب تعيين هذه الشخصية الصهيونية في مثل هذا المنصب، هو محاولة التخفيف من الضغوط الاقتصادية التي يمارسها اللوبي الصهيوني على الادارة الامريكية من أجل ابتزاز مواقف سياسية خاصة في القضية الفلسطينية. وأن تعيين رئيس المؤتمر اليهودى العالمي في منصب وزارة التجارة يعني تصلب الموقف الامريكي وتعتته في المواقف المعادية لقضية الشعب الفلسطيني. هذا بالإضافة الى محاولة كارتر لكسب أصوات الطائفة اليهودية في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وقد تم تعيين مجموعة من قادة الصهيونية في عدة مناصب أساسية في الادارة الامريكية.

●●●

● في أقل من أسبوع قام اللوبي الصهيوني في فرنسا بتظاهرتين. الاولى تم عقد اجتماع في فرنسا، للفدرالية الصهيونية الاوروبية، حضره حوالي ١٠٠ مندوب. وقد أجمع الحاضرون على اصدار ملتمس يدعو كافة الصهاينة للوحدة من أجل الحيلولة دون مجيئ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى باريس. وقد وجه المؤتمرين انذاراً الى الحكومة الفرنسية يحذرون فيه من توجيه الدعوة الى الاخ ياسر عرفات، وهددوها بأن "الطلاق" سوف يتم بين الحكومة والطائفة اليهودية في هذه الحالة.

أما التظاهرة الثانية فهي قيام نفس اللوبي الصهيوني بمظاهرة في باريس شارك فيها حسب تقديراتهم ٥٠٠ شخص، وذلك من أجل الاحتجاج على احتمال مجيئ الاخ عرفات الى فرنسا. وقد أقيمت عدة كلمات

حاول "الخطباء" من خلالها الربط أو بالاحرى الخلط فيما بين منظمة التحرير والازمة المشتدة بين ايران وأمريكا.

"لجنة مناهضة القمع في المغرب" تصدر تقريراً عن أوضاع المعتقلين السياسيين في المغرب

أصدرت "لجنة مناهضة القمع في المغرب" تقريراً اخبارياً عن أوضاع المعتقلين السياسيين، فيما يلي أهم ما جاء فيه:

— وفاة المناضل عقا سكو: عمره ٥٠ سنة، من تافيلالت. ناضل في صفوف الحركة الوطنية في عهد الحماية، وسجن لمدة سنتين. مناضل اتحادى، مثل أمام محكمة القنيطرة سنة ١٩٧٣ بجانب الشهيد عمر دهكون، وحوكم بعشر سنوات سجنًا. نقل الى سجن القنيطرة، ثم الى سجن ايفران، حيث توفي يوم ٢٣ غشت الماضي لم يعرف نبأ استشهاده الا بعد شهر كامل، نظراً لبعده عائلته عن السجن. ولم تعرف الاسباب التي أودت بحياته.

بمناسبة الذكرى الاربعية لاستشهاده، شتّن المعتقلون السياسيون بالقنيطرة اضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملته وعدم علاجه قبل فوات الاوان.



الماصل أحمد الخيارى

— مصير الخيارى: محكوم بالاعدام مثل المالكى. وضعه يبعث على القلق. لقد أصدر في حقه حكم الاعدام، بعد اتهامه بتدبير عملية اغتيال أحد الوشاة (اسمه المناضل). يوجد المناضل الخيارى في عزلة تامة بسجن القنيطرة، ويعاني من مرض في المعدة يتطلب العلاج الفورى. وحتى رفاقه بنفس السجن ليس لهم الحق في زيارته، ويخشون تفاقم وضعيته الصحية.

البقية على الصفحة ٧

- "ان الحكم أخذ القضية الوطنية بمقياس أمن النظام وليس بكونها مسؤولية وطنية"
- "النظام لا يكاد يخرج من أزمته وعزله حتى يتوجه بالقمع للحركة الوطنية"
- "فسح المجال لقواعد الحركة الوطنية المناضلة لبلورة طاقاتها النضالية، وكبح كل عوامل التآكل والأحترق الداخلي وكل عوامل الانحراف عن الخط الوطني التقدمي"

استجواب

الأفغ

محمد

البصري

مع جريدة

"السفير"

اجرى الاغ محمد البصري

حديثا مع جريدة "السفير" اليومية، تناول من خلاله الاوضاع الراهنة التى تعيشها قضية الصحراء المغربية، في ضوء التطورات العامة في البلاد، وكذا بعض القضايا التى تهتم الحركة التقدمية المغربية، والحركة الاتحادية على وجه التحديد. وفي ما يلي النص الكامل للحديث.

س: كنتم من الذين انتقدوا مبدأ تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، والان وقد استعاد النظام القسم الذى كان من نصيب موريتانيا، فهل تعتبرون أنه قام بواجبه الوطني؟

ج: لقد حاولنا غير ما مرة، في تفاعلنا مع القضية الوطنية، ابراز الخطوط العريضة لتصورنا لما يجرى بمنطقة المغرب العربي، أمام كل القوى الوطنية والتقدمية، سواء منها الحركة الوطنية المغربية، بما فيها الصحراويين، أو تمثيلات الشعب الجزائرى حزبا ودولة، تاركين حقيقة الحكم دون أن نتالنا أوهام في التأثير على علاقته مع الاستعمار.

وبالنسبة لي سوف لن أغتر بالضجيج الاعلامي الذى يقدم الملك، وطنيا صلبا لايساوم، فالأخراج يشبه الى حد كبير باخراج السادات، بالدفع بالازمة أمام الرأى العام، بالحجم الكبير الذى يثير ردود فعل سلبية، من طرف الرأى العام المغربى، تصل به الى الاستعداد لنفض اليد، واذ ذاك يبدأ دور الاجهزة في المطالبة بنفض اليد من قضية الصحراء أمام الاعباء التى أثقلت كاهله، على كل الاصعدة.

وقد سبق له أن مارس نفس الخطة مع القضية الفلسطينية، عندما استلم قضية مساعدتها من لجنة المساندة، باسم فعالية الداعم بواسطة الدولة، وحول الدعم الشعبى التطوعي، الى فرض الضرائب على الشعب بشكل ضرائب غير مباشرة، على المواد الحيوية، وانقلبت القضية من قضية تطوعية الى غرامة قمعية، الهدف منها نزع امكانية التلاحم الذى قد يتطور الى تطوع قتالي، والاندماج في القضية على انها قضية الشعب،

فالمزايدة التي تؤدى أهدافا معاكسة هي الغاية من هذه العملية، وتقديم القضية ضحية، بواسطة فصلها عن مسارها الصحيح وعن جذورها الطبيعية. ان مثل هذه الاساليب لم تعد تنطلي على أحد. ونظرا لتشابك المواقف وتشابه المصالح بين الحكم وحلفائه على المستوى الاقليمي، كما على المستوى العربي، والافريقي، حاولت، أن أساهم في ابراز مخاطر، هذا التشابك، على الماضي، والحاضر، والمستقبل.

وان رصد الاحداث، وربطها بالمراحل الصعبة التي تجتازها القضية العربية والفلسطينية على الخصوص، كافية، للتدليل على الاصابع التي مسكت بخيوط هذه المأساة، من مختلف المواقع. وفي كل اللقاءات التي أجريتها، سابقا بليبيا، مع الرئيس معمر القذافي، وكل اخوانه المسوءولين ومع الرئيس هوارى بومدين، والقيادة الحالية بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى في الحوار مع كل المناضلين في مختلف مراكزهم، كان الحرص على ابراز مصير الشعب الموحد، بالمصير الموحد، والتذكير بالنضال والافاق التي ربطتنا في كل المراحل النضالية. ومن واجب الامانة أن أعترف على أن مشاعر كل المناضلين تشاركني هذه المخاوف، وتعبر عن استعدادها لمنع الكارثة. أكثر من هذا فان الجيل، الذى عشنا معا، أحلام الاستقلال، وآمال التحرر والتطلع نحو المستقبل، كلما التقينا، وجدنا أنفسنا أمام كارثة وطنية حقيقية، لانبرئنا فيها مسوءولياتنا النضالية، بالاحتماء بعدم تواجدها في المواقع التقديرية للحيلولة دون الادانة، بالنظر الى المبادئ التي ناضلنا من أجلها، حيث لم يرد طوالها على الاطلاق أى احتمال، لان يصبح طرفنا، في يوم من الايام، مرغما على الوقوف وراء حكامه، لاذكاء نار الشوفينية، ضد الطرف الاخر، هذا اذا صح أن هناك طرفين.

فهل يمكن التصديق أن الصحراء التي كانت الجسر الحضاري الذي ربط المغرب العربي بعمقه الأفريقي، ستكون مقبرة لهذه القيم، بعد أن كانت مهذا لها؟ وهل يكفي ادعاء النظام بأنه بطل الوحدة الوطنية، بالامعان في تقتيل الشعب، في الشمال والجنوب وامتهانه، لالغاء وعينا لهذا الحد؟ وهل يكفي تبرير الحركة الوطنية، بأن ليس أمامها خيار آخر يعتمد وحدة الشعب بالحوار الاخوي، من أجل ارساء أسس الوحدة النضالية ضد مخطط الاستعمار، وحلفائه من جهة، وضد الانحراف الذي استهدف به بعض المسؤولين، على كل مستويات المغرب العربي، تحويل الازمة التي يعانون منها في علاقتهم مع شعوبهم، وتصديرها للصحراء، وتقديم قضية الصحراء على أنها دفاعا عن المبادئ وعلى المصلحة الخاصة للشعب؟ وإلى أي مدى نحن مسؤولون عن دفع المناضلين الصحراويين، وقد كانوا في صفوفنا معارضين لنظام مسؤؤل عن قطع جدورهم بأهاليهم ومسكنهم بالصحراء المغربية، وبعائلاتهم التي فضلت الرجوع إلى مراتبها، بعد الضربة الاجهاضية التي وجهها النظام، بتحالف مع الاستعمارين الاسباني والفرنسي، لجيش التحرير.

ان هذه الظروف، هي، في نظري، كانت دوافع موضوعية، وهي لاشك، كانت وراء انخراط شباب، وهم أبناء جنود وضباط جيش التحرير بالجنوب، بالمعارضة: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقناعة أن وحدة الشعب تستطيع ازالة عرقلة التحرير، وأن وحدة التراب وتحرير الصحراء، انما تمر عبر الوحدة الشعبية النضالية، وأستطيع أن أكون شاهدا اضافيا، لما هو في حكم البديهيات، أن المرحوم مصطفى الوالي عندما جاءني في الجزائر مبعوثا من طرف عنصر مسؤؤل بالحزب، انما عرض جوهر هذه الحقيقة، وأنه في كل لقاءاتنا سواء بالجزائر، أو بطرابلس، كان الحديث يدور حول هذا الموضوع، وأن محضرا للجلسات التي قابله فيها الشهيد محمد بنونة، ليس فيها غير هذه الحقيقة.

ومذكرة الوالي التي نشرت، تكون شهادة أخرى تثبت أن بلورة قضية استقلال الصحراء، انما جاءت بعد ذلك بكثير.

وفي نظري، من غير أن أقصد الاساءة لاحد، أو أنناول موضوعا خطيرا مثل موضوع الوحدة الترابية، ان عقد مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي، من غير بذل الجهد الضروري

للبحث عن هوءلاء المناضلين، المنخرطين بالحزب، كان عاملا سلبيا، لعب فيه الحماس والانفعال، دورا كان فيه الحزب أحوج ما يكون إلى ضبط النفس، والاحتكام للرزانة والاتزان، نفس الخطأ تقريبا، الذي وقفه البعض منا عندما كان للحزب مواقع في السلطة، يمكن أن يدعم منها موقف جيش التحرير، حيث، نظر هوءلاء للمشكل بمنظار آخر، هو اجتناب كل ما من شأنه، أن يرهق الميزانية، ويعطي الاولوية لغير أولوية التوظيفات المنتجة بالصناعة والفلاحة، وكان التعبير عن ذلك التوجه "عدم الاستعداد لسب الماء على الرمل، وعدم الاستعداد لادخ موضوع مقارعة الاستعمار، بوسائل تجاوزه العصر، كما تجاوز النظرة الرومانطيقية التي يحلم بها الاستاذ علال الفاسي" فهل اكتشاف الفوسفات غير قناعات من كانوا، بالامس، في موقع السلطة والتقرير؟ أم أن ممارسة السلطة طبعت البعض من الحزب، بأن كل طرح لمشاكل من هذا الحجم انما يكتسي أهميته من خلال ربطه بمشروعية الدول ككل؟ وأن كل نضال لا ترضى عنه الدولة خارج عن المشروعية؟

من الصعب الجزم بالجواب السليم، وعندما يصبح اعتماد المراجعة النقدية ممكنا اذ ذاك يمكن معرفة الحقيقة.

ان الحكم، أخذ قضية الصحراء بمقياس أمن النظام، وليس كونها مسؤؤلية وطنية. أما علاقتها بالشعب، فقد جعلها علاقة الارهاق والاستنزاف، وستارا لممارسة قمع، اقتصاديا، وساسيا، واجتماعيا. ذلك أن تناولها في علاقتها مع الشعب، يمنعه من أن يلعب فيها أي دور ايجابي. واستخدامها في علاقتها مع الاحزاب، يربطها بمفهوم الاجهزة، تقدم ما يراه، هو، من خدمات، في آفاق تذويبها بالصحراء وتطويقها، حتى لا تكون مناسبة لانتعاشها السياسي. وعوض أن تجعله في تناقض مع حلفائه الاستعماريين جعل الحركة الوطنية في تناقض غريب مع حلفائها على مستوى حركات التحرير. وبذلك تحولت قضية الصحراء نفسها كقضية عادلة، إلى قضية مشكوك فيها دوليا. لانه غير مفهوم أن يقود نظام رجعي قضية عادلة. وتوجه بذلك عطف التقدميين للبحث عن العدالة في الجانب الذي يعاكس النظام المغربي. وحتى في العالم الغربي الذي انتهكته التفرقة، وينطلع نحو الوحدة، تردد لهذا السبب.

عامل آخر أضعف موقف الحركة الوطنية هو موافقة بعض قياداتها على الزج بقضية

وطنية تهم الشعب، بالمنظمات الدولية، مسيطرة بذلك خلفية النظام الهادفة تحاشي الاصطدام مع حلفائه بالاحتكام لهذه المؤسسات عن طريق تقرير المصير الذي وافق عليه أكثر من مرة، لتأتي بعد ذلك، تزكية المساومة في اتفاقية مدريد، كحلقة اتجهت بالمشكل للزج به في أحضان الامبريالية بشقيها الاوربي والامريكي.

وان الندوة الصحفية للملك بعد ضم الداخلة، حاولت تطوير أساليب المساومة، وتوسيعها، مع البوليساريو، كما مع الجزائر، ومع اسبانيا: ستة ومليبية، ومع الامريكان بمازايا الاستراتيجية التي يتوفر عليها المغرب، كموقع: العربي، الافريقي، الاطلسي والمتوسطي. وكذلك بالالتحاق مرة أخرى، بالسادات عن طريق الاستنجاد به عسكريا. ولم يعد سرا أن القضية طرحت بين السادات وبغين عند الزيارة الاخيرة لحيفا.

فأمن العرش، وردع الشعب، واحتواء الحركة الوطنية، هي الاهداف الاساسية للنظام. أما القضية الوطنية، وموقع المغرب، انما تعني، عنده، أوراقا للمساومة. وضم الداخلة - رغم أنه لا يمكن الاعتراض عليه كأسترجاع للتراب ليس الا - ينبغي فهمه بمقتضيات الامن، في انتظار ابراز "تيريس الغربية" مرة أخرى، ورقة للمساومة، مع من يقبل أن يستلمها ثمنا في سوق النخاسة للوطن.

وان هذا الاسلوب في التعامل مع القضية الوطنية، هو السبب في العزلة الدولية التي يعيشها المغرب، عربيا، وافريقيا، ودوليا.

فأصدقاؤنا ينظرون للحركة الوطنية المغربية، نظرة اشفاق. ولاشك أن تقدير الحركة الوطنية، بالسماح لخطيئة النظام أن تقود حركة الوحدة الوطنية، وتسليمه، كذلك، دور المساومة مع الاستعمار، باسم التحرير، كان عملا خاطئا وخطيرا في نظري.

وكما ترين، فانه يصعب تسمية مثل هذه المعالجة دورا وطنيا قام به النظام، الذي خرب العمل الوطني سابقا، ومن الصعب التصور، أن بإمكانه انجاز عمل وطني، خصوصا،

وأن القضية، هي نفسها، لم يغيرها اليوم عن الامس، سوى أن الاستعمار استلم فيها دور الحكم، ليدير الصراع بين الاشقاء في شكل بؤرة تعنيفة، حرصا على أن لا تكون بؤرة

ثورية وبوابة للمستقبل، لان ذلك سيكون على حساب حليفه، والمؤتمن على صيانة مصالحه الاساسية.

س: هل تعتقدون أن التطورات الحالية ستزيد من التلاحم بين المعارضة السياسية والنظام، أم على العكس؟ وما هي امكانيات نمو مد شعبي جديد في المغرب؟ واحتمالات القمع؟

ج: بالنسبة للنظام اذا كانت المعارضة تقليدية أو غير تقليدية، تعني وجهة نظر

في وضعها الحالي لاتستطيع القيام سوى بدور "المباركة"، فهي غير قادرة على بلورة البديل، وبالتالي قيادته. لكن فصح المجال لقواعد الحركة الوطنية المناضلة لبلورة طاقاتها النضالية، وكبح كل عوامل التآكل والاحتراق الداخلي، وعوامل الانحراف عن الخط الوطني التقدمي. آنذاك يمكن الطموح في اقامة جبهة وطنية توفر مناخا نضاليا يمكن الامل معه في تحقيق نهوض جماهيري ومد شعبي ايجابي. خاصة وأنه لم يعد أي أمل في متابعة تجربة "المسلسل الديمقراطي" وبالمقارنة في ما جرى في مصر السادات،

مرشحة للاحتتمالات الثلاث، ومويطانيا بدورها أمام هذه الحالة ستلتصم الخلاص بالارتقاء أكثر في أحضان الاستعمار الذي سيوظف هذه الحالة بتوافق مع المواقع الموالية له في كل من افريقيا والوطن العربي.

س: ذكر لي عبدالرحيم بوعبيد أنكم ما تزالون في الاتحاد الاشتراكي؟ فما هو موقفكم من سياسة الحزب وما تقييمكم لوضعه؟

دعيني، أولا وقبل كل شيء، أن

والتقيت، بعدها، صدفه بمسؤول آخر أخبرني بضرورة اعطاء مهلة ستة أشهر لأرى النتيجة... .

كما بعثت مجموعة من المناضلين برأيها من أجل تبليغه للمؤتمر، تجوهر الموضوع. طلبوا اللقاء مع مسؤول بباريس، أسمعهم كلاما غريباً. وقع لقاء آخر بالجزائر، وبدون سبب سمعوا كلاماً، هو كسابقه بباريس أقرب للتهديد منه للحوار. ووقعت لقاءات بعد ذلك... وفي جميعها هناك حقيقة واحدة، حرصت على التأكيد عليها، تتلخص في: أن المشكل الذي أدى بالحزب الى عدة انتكاسات يتطلب إعادة النظر بالمراجعة النقدية لتجربة الحزب، تعمق اختياراته، والتركيز على الاطار التنظيمي بشكل يجعله في مستوى هذه الاختيارات.

ثم ان الاسلوب الذي عولجت به كل القضايا في مؤتمر ١٩٧٥، شككت في التراث النضالي للحزب، وفي اختياراته، وفي تضحيات كل المناضلين. وكذلك الامر، فيما يتعلق بعلاقة الحزب مع الحكم في معالجة قضية الصحراء، وانعكاس ذلك على مواقفنا المبدئية.

وفهمت أن الاخوان كانوا يسعون باستمرار لتقديم الموضوع على أنه مشكل شخصي، بينما الحقيقة والواقع تؤكد يومياً على أنه مشكل خط سياسي وقناعات ومبادئ. وجوهر هذه الحقيقة هو الذي أدى الى بلورة الصراع بين قيادة بادرت بخط سياسي جديد انبثق من خلال المؤتمر "الاستثنائي" وتيار قاعدي ما فتىء يتشبث بقيم الحزب التقدمية واختياره الثوري الذي جسده كفاحات وتضحيات مناضليه وعلى رأسهم الشهيد المهدي بن بركة.

ويبدو واضحاً، من خلال مجمل اللقاءات التي تمت أن المطلوب مني، بشكل أو بآخر، هو التزكية لاسلوب التشخيص، والمصادقة على ابلاغ المناضلين بالمغرب على أن الامور قد سويت باللقاء، وأن الثقة عادت لوضعها السابق، بينما السليم هو التعامل مع الحقائق بموضوعية، فالمفاهيم النضالية، والثقة في سلامتها يصورها معمعان النضال، وليس العكس.

كما استنتجت أنه علي أن أقدر وضعهم الداخلي، في عدم قدرتهم على طرح موقفي علناً، تحسباً لردود فعل الحكم، لانه، لازال

خاطره لم يطيب تجاهي، وفي انتظار ذلك، علي أن أتفهم الوضع. ولكن في نفس الوقت هناك هاجس عند بعض المسؤولين من غير الذين التقيت بهم، يواصلون العمل على قطع أية صلة تقديرية لي مع المناضلين، فالتصنيف جار على قدم وساق، وحرب الاشاعات، والتجريح حتى في شكل علني، على غرار ما جرى مؤخراً ببلجيكا، لا يهدأ حتى يبتدىء من جديد.

من جهتي سأحرص على القيام بما أعتقد أنه في مستوى ترائنا، ونضالنا، وأخلاقنا، وسأظل أميز بين عمل يفيد الساحة النضالية، ويساهم في الرفع من مستوى وعي المناضلين. ولم يسبق لي في حياتي أن مارست غير ذلك، بدأ من أزمة المقاومة مع الحزب، مروراً بموقفي المعروف من أسلوب المعالجة، - وليس القرار في حد ذاته - لمشكل ١٩٧٠ مع الاتحاد المغربي للشغل، وانتهاءً بما يجري الآن، ولكن سأظل أناضل في أن تكون الوحدة نضالية تقدمية، لا تقبل المهادنة في تحقيق سيادة الشعب ولا تقبل المساومة في المبادئ ولا تهادن القوات الرجعية.

وسأفصح امتدادات الحكم داخل الاتحاد عن طريق البيروقراطيين والتقنوقراطيين وأفصح الخط الاحمر الذي وضعه الحكم داخل الحزب تصنيفاً للمناضلين: صفورا وحمام.

سأقف ضد كل محاولة تقطع الحركة الاتحادية عن جذورها الشعبية، والنضالية، واختياراتها التقدمية، داعماً الحوار على مستوى القواعد الشعبية، وعلى مستوى المنظمات الجماهيرية، وعلى مستوى الاحزاب لاقامة جبهة نضالية حقيقية قادرة على طرح البديل الشعبي للوضع وقادرة على فرضه، بالنضال وبالتعبئة.

كما ألتزم بعدم الانسياق وراء المعارك الجانبية، أو الانحراف عن جوهر المشكل، الى التشخيصات التي لا معنى لها، خصوصاً مع من تجاوزت تجربتهم السياسية الثلاثينات.

س: ذكرتم أن الصحراء قد أصبحت اليوم بؤرة تعفن بينما كان بالامكان جعلها قاعدة وطنية لتحرير المغرب ككل والمساهمة في طرح آفاق ثورية وحدوية للمغرب العربي، فكيف ترون ذلك؟

ج: كان النظام المغربي كعادته في كل الموقف، يقدر امكانية حلفائه وقدرتهم على الصمود لتأمين وجوده، والحيلولة دون استفادة الشعب من أشقائه وحلفائه، ومنع وعي، الشعب ومنظماته، بحجم ما يمثله المغرب كموقع، وامكانيات اقتصادية، ومركز حضارى، وثقل بشري، وقدرته على التحكم في هذه القدرات، وادارة الصراع، بتوجيه كل هذه العناصر كثقل يستطيع حسم الصراع لصالح سيادة الشعب.

ولا شك أن ذلك يتطلب إعادة طرح المشكل بشكل جدى يرجع الى الاسس التي شرحنا على ضوءها، التطورات التي قادت مشكله الصحراء، لان يستلم فيها الاستعمار، دور الحكم.

ان شعار تقرير المصير الذى تم من خلاله اقتحام بوابة التحرير، وبوابة المستقبل، وبوابة وحدة المغرب العربي وبوابة لان تلعب الصحراء جسراً حضارياً نحو العمق الافريقي، لا معنى له الا في اطار تقرير مصير الشعب ككل شمالاً وجنوباً، هذا الشعب الذى هو في أمس الحاجة لتقرير مصيره من العبودية.

وان مثل هذه الخطوة كفيلة بأن تقودنا الى بوابة تاريخية تستحق كل التضحية، هي تقرير مصير كل المغرب العربي من الاستعمار، بعد انتزاع أهم وسائل العرقلة التي يستخدمها للحيلولة دون الوصول اليها، وأن من شأن ذلك أن يجعل كل الشعب الجزائري عمقاً تحريراً لكل الشعب الذى يصبح تعداداه ما يقرب من خمسين مليون من السكان، بامكانيات متكاملة، وكلها في المستوى الاستراتيجي، بالمقاييس العالمية: الزراعة، البترول، الفوسفات، الموقع الجغرافي، الثقل الحضارى والبشرى، وهي كما ترى، وسائل متنوعة ومتكاملة، كشرط يمكننا من استلام مكانتنا، ومن مركز قيادى، وبالجزام الحضارى الذى تملكه الحضارة العربية الاسلامية من الشرق الى الغرب، وبمفاتيح المحيطات من المضيق الى باب المنذب.

يمكن أن تعتبرى ذلك حلماً، ولكني أعتبر أننا نملك وسائل تحقيقه شرط أن نمتلك نظرة استراتيجية نستمددها من امكانياتنا المتوفرة تاريخياً وموضوعياً، ونقود بها خطواتنا نحو المستقبل المنسجم مع روح العصر التي تجاوزت وحدة الاقاليم نحو وحدة القارات.

يعيشونها، مئات المناضلين النقابيين يتعرضون للارهاب والتشريد، لمجرد دفاعهم عن مطالب مادية ومعنوية مشروعة، القمع الاقتصادي يبلغ ذروته، ما بين محظوظين، يزيدون بدخا وثوراء تحت مظلة الوطنية، وجماهير شعبية، تزداد بؤسا ومحنة يوما عن يوم... هذه هي ممارسة الدولة، وما تمثله من مصالح. وهذا هو منطقها في "السلم الاجتماعي".

أما الجماهير الشعبية، وفي طليعتها الطبقة العاملة، فهي من جهتها، لم ولن تغتر بهذه الشعارات الجوفاء، بل هي عازمة على المزيد من النضال والصمود، دفاعا عن حقها في العيش الكريم. وهي بنضالاتها المستميتة، تكذب يوميا مزاعم النظام وادعاءاته.

فالواقع يثبت اذن، أن الصراع الاجتماعي ما بين المحظوظين الماسكين بزمام السلطة والتقرير، والجماهير الشعبية المنتجة، لايزيد الا احتدادا واحتداما.

يبقى اذن، أن ادعاءات النظام بتحقيق "التعايش والتساكن ما بين المنتخبين والسلطة، هو ادعاء صحيح لسبب واحد: وهو أن "المنتخبين" المعنيين بالامر، أغلبيتهم هي صنيعه النظام ليس الا... وبالتالي، فلا حاجة الى دعوتهم الى "التمازج" مع الدولة، فهم جزء لا يتجزأ منها. جزء لا يتجزأ من الطبقة الاقطاعية البورجوازية السائدة، وليسوا في أى حال من الاحوال ممثلي شعب راضخ، ساكن، متعايش مع مستغليه وغلاديه... ان شعبنا لا يرضى القهر والاستغلال وهو مصمم على الكفاح والصمود، حتى النصر.

قضية الشهيد عمر - تنمة -

واذا كانت القضية قد أقبرت برمتها، وأضرب عليها طوق الصمت المطبق، فهناك على الاقل، عنصر جديد يستحق الاهتمام، ويكمن في حملة التصريحات والاستجابات، التي أدلى بها السيد مطيع، وهو المتهم من طرف النظام، بقيادة العصابة المذكورة. لقد أكد هذا الاخير، من خلال تصريحاته لبعض الصحف العربية، أنه قد عرض عليه فعلا، من طرف بعض المسؤولين في الدولة القيام "بعمل عدائي ضد بعض الاحزاب اليسارية"، لكنه رفض هذا العمل حسب حد قوله، كما أكد وكرر أن التنظيم الذي هو مسؤول عنه، برى من جريمة اغتيال الشهيد عمر بنجلون.

وسواء صح محتوى هذه التصريحات أو لم يصح، فإن الثابت والواضح، هو أن النظام ليس بعيدا اطلاقا عن تنظيم الجريمة، وأن خرافة "استقلالية" العصابة التي قامت بتنفيذ العملية، لم تختلق الا لطمس الحقيقة والتغطية عن المتهم الاول والحقيقي: النظام الرجعي وزبانيته.

ان عملية اغتيال الشهيد عمر، عملية سياسية أولا وأخيرا. وهذه هي الحقيقة الناصعة، التي لا يمكن اللف عنها.

ان العداوة والحقد وانتقام الرجعية، قد توجه ضد شخص عمر، ليس بالمجان أو الصدفة، بل، لانه جسد روح الصمود والكفاح ضد فلول الاقطاع والبرجوازية الطفيلية، ولانه شكل العقبة والعرقلة الاساسية، لعملية تسطيح التناقضات الاجتماعية، واخماد نار الكفاح الشعبي، بدعوى "السلم الاجتماعي" و "الاجماع الوطني".

ان من يعرف فكر عمر، ومن مارس معه وناقشه اثر خروجه من السجن، يدرك جيدا أن الشهيد قد تعامل تكتيكيا مع الاوضاع التي خلقت تحت مظلة الوطنية، لكن النظام كان يريد من هذا العمل التكتيكي أن يصبح نهائيا، استراتيجيا، وبالتالي فانه صمم العزم على تصفية كل العقبات التي تقف

أمام هذا الاختيار الحاسم، وان أدى به ذلك، للجوء الى التصفيات الجسدية، والاجرام والاعتقال الشنيع.

في ١٨ ديسمبر، ذكرى اغتيال المناضل عمر بنجلون، يقف كل المناضلين التقدميين، خشوعا واجلالا وتحية لروح الشهيد. وان توهم النظام أنه قد اغتال روح الصمود والتفاني، فان الواقع اليومي يثبت أن أهداف التغيير الجدرى حية قائمة، وأن شعبنا لا يمكنه الا أن يتقدم الى الامام، نحو تحقيق هذه الاهداف، على درب الديمقراطية الحقيقية والتقدم والازدهار.

ذكرى ك.د.ش. - تنمة -

هذه هي الخطوة الجبارة التي تمت من خلال تأسيس الكونفدرالية، كامتداد تاريخي للحركة النقابية العمالية المناضلة، وكبديل للجمود والبيروقراطية والانتهازية السياسية التي تنتشر وراء النهج "الاقتصادي" الضيق. واذا كان النظام قد لجأ الى أسلوب القمع الاعمى، لمحاولة ضرب هذا البديل التاريخي، وما يحمله من آفاق مشرقة، وما حققه من نضالات أساسية عمت مختلف القطاعات، فان أسلوبه الشرس هذا لا يمكنه في أى حال من الاحوال أن ينهي صمود الكادحين أو يكسر شوكة منظمتهم النقابية العتيدة.

ان حملة التضامن الرائعة التي عمت صفوف الكادحين من أجل اسعاف المناضلين النقابيين المطرودين من عملهم، وسمحت بالتخفيف من وطأة القمع الاجتماعي الارهابي وان العمل الداخلي الجاد الذي أقيمت عليه المنظمة من أجل ضمان هيكلة تنظيمي سليم، وتزويد الاطر والمناضلين بالتكوين الضروري لمواجهة المشاكل المطروحة... ان هذا كله يثبت صحة وسلامة الكونفدرالية، ويطرح آفاقا نضالية، في اطار من الوعي والنضج والمسؤولية.

فمزيدا من التمتين والتخصين لاداة العمال النقابية، ومزيدا من الصمود في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، والتي هي مصالح الشعب المغربي برتمته.

المعتقلون السياسيون - تنمة -

- عائلات المعتقلين السياسيين: لقد احتجت عن طريق رسالة الى الصحف الوطنية، حول تشديد شروط الزيارات لمستشفى ابن سينا بالرباط، حيث تمنع من الدخول الى الغرف.

- داخل الجيش: محاكمة ضباط وجنود بتحميلهم المسؤولية في هزيمة "البويرات". لقد نظمت هذه المحاكمات العسكرية بمدينة طانطان. ومن المؤكد أن الرائد أزماف قائد كتنة لبويرات قد أعدم رميا بالرصاص.

لقد تبث وجود معتقلات سرية، فيها كل الضباط الذين ساهموا في محاولة الصخيرات. وهذه المعتقلات توجد بين ميدلت وقصر السوق، وبين مراكش وورزازات. وجل هذه الزنازن (التي كانت في عهد الحماية تاوى مساجين الاشغال الشاقة) تنعدم فيها شروط الاعتقال الانسانية، حيث يستحيل على المعتقلين الوقوف داخلها بكامل قامتهم، علاوة على أنهم لا يخرجون منها منذ بداية اعتقالهم. فالحرس أنفسهم يخضعون لمراقبة مشددة، ولا يتمتعون بأية عطفة.

وأصبح من المؤكد أن بعض المعتقلين قد لقوا حتفهم داخل هذه الزنازن، حيث كان من المفروض الافراج عنهم منذ ثلاث أو أربع سنوات. لكنه لم يظهر لهم اثر، ولا زالت عائلاتهم تجهل مصيرهم.

- محاكمة مكناس: لم تبتدء بعد، ولا أحد يعلم هل انتهت مرحلة التحقيق أم لا. ان الثمانين معتقل مقبلين على انهاء سنتهم الثالثة بدون محاكمة. وقد نقل (بن دحمان) الى مستشفى ابن سينا، بدون شك على اثر التعذيب الذي لقيه في سجن لعلو بالرباط.

- في سجن القنيطرة، يوجد المناضل واخام في وضعية يرث لها، حيث اختل عقله، وأصبح عاجزا على التعرف على أشقائه. ورغم انتهاء مدة سجن لم يطلق سراحه لحد الان، لانه لم يدفع الغرامة المصحوبة بعقوبة السجن.

أبعاد المواجهة الإيرانية الأمريكية



هذا، وقد اغتنم اللوبي الصهيوني في أمريكا، فرصة هذه الازمة، التي صادفت السباق نحو البيت الابيض، وركز على تحويل الحملة الانتخابية للدعوة الى مساندة اسرائيل ودعمها في تحمل المهمة الصعبة ككلب حراسة للمصالح الامبريالية في منطقة الشرق الاوسط. ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت بياناً، صودق عليه بأغلبية ساحقة (٧٥ صوتاً ضد ٣٣)، تدين فيه اتفاقيات كامب دافيد، واعتبرتها "خرقاً صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني"، فإن الدعاية الصهيونية ترددت أنه ليس أمام الغرب الا حلاً واحداً لضمان استقرار أمنه هو اغلاق الباب أمام منظمة التحرير الفلسطينية ودعم اسرائيل.

وقد قام عدد من النواب والمرشحين للرئاسة، بحملة شعواء ضد القضية الفلسطينية متهمين اياها بأنها خلف احتجاز الرهائن، وداعين الى عدم قبول أى تنازل، من شأنه أن يضعف اسرائيل. وبالتالي، يعرض مصالح الامبريالية الى المزيد من الاخطار. وكذا الانظمة العربية الرجعية التي تدور في فلك الغرب، لم تعد قادرة على القيام بدورها، لانها أصبحت مهددة بالانفجار البركاني الذي يغذيه آية الله الخميني من جهة، ويستمد قوته من السخط الشعبي ضد هذه الانظمة المهترئة من جهة أخرى. وهذا ما أشار اليه السيناتور "هوارد باكر" رئيس الفريق الجمهوري في مجلس الشيوخ والمرشح للانتخابات الرئاسية، في الخطاب الذي ألقاه في مجلس الشيوخ اذ قال: "يجب أن تكون الخطوط الواقية لبترونا في هذه المنطقة (الشرق الاوسط) مضمونة"، وهو ما عبر عنه أيضاً النائب الديموقراطي "دان كليكان" في الخطاب الذي ألقاه بنفس المجلس، حيث قال: "انه، بمراجعة اختياراتنا في ايران، يبدو واضحاً أنه بدون اسرائيل، حليفنا في المنطقة، سوف يتم اضعاف الولايات المتحدة الامريكية".

ان البعد الذي أخذته الازمة بين ايران وأمريكا، لم يعد يعني تسليم الشاه أو اطلاق المحتجزين، بل يطرح جوهر الصراع بين شعوب "العالم الثالث" والامبريالية من أساسه، ويؤكد حقيقة افلاس النظام الامبريالي سياسياً واقتصادياً، ويفضح أكذوبة القوة العظمى التي ما هي الا عبارة عن "نمر من ورق".

وقاعدة خلفية تزودها بكل ما تحتاج اليه من أسلحة وطاقات بترولية في حروبها مع العرب، بالإضافة الى أن ايران الملكية كانت بمثابة قلعة للعدو الصهيوني يراقب منها التحرك العربي في المنطقة.

والشيء الاكيد أيضاً، هو أن الحملة العمياء التي تقودها أمريكا والصهيونية، لا تستهدف الثورة الإيرانية بمفردها، بل أيضاً القضية العربية والثورة الفلسطينية على الخصوص. ويتجلى ذلك في الحملة المتناغمة، في كل من أمريكا وأوروبا، التي تربط بين "الارهاب" الفلسطيني والايراني، بحيث تحاول أبواق الدعاية الصهيونية ابراز الدور الاساسي الذي تقوم به دولة اسرائيل كدركي في المنطقة من أجل حماية مصالح الغرب لضمان تدفق النفط.

فمنذ اندلاع الازمة، والجنرال موشي دايان يقوم بعدة لقاءات في أمريكا، يؤكد من خلالها على ضرورة التدخل الامريكي ضد ايران، وعن استعداد اسرائيل لتقديم مطارين شيداً في صحراء سيناء، بوسعهما استقبال الطائرات الضخمة مثل ب ٥٢، بحيث يكونان رهن إشارة الولايات المتحدة اذا ما قررت القيام بأى تدخل. كما أعلن وايزمان وزير الدفاع الصهيوني أن على أمريكا أن تستفيد من تجربة اسرائيل في مواجهة "الارهاب"، وذلك بعدم الاكثارات بحياة الرهائن، أكثر من الاهتمام بضرب وردع الارهاب.

تزداد حدة الصراع بين الثورة الإيرانية والولايات المتحدة الامريكية، وذلك على اثر استقبال أمريكا لشاه ايران السابق، مما أدى الى احتجاز الرهائن في السفارة الامريكية في طهران. وقد أصبح الان من المؤكد أن كلا من روكفيلر وهنري كيسنجر، لعبا دوراً أساسياً في تفجير هذه الازمة، اذ ضغطا على الرئيس الامريكي كارتر بأن يوافق على مجيء الشاه الى نيويورك بحجة العلاج. والزيارات المتكررة التي قام بها روكفيلر وكيسنجر للشاه في المستشفى الذي ينزل فيه، تؤكد دور الرجلين في هذه الازمة.

ويمكن التساؤل عن الهدف من وراء هذه الحملة الهيستيرية الموجهة ضد الثورة الإيرانية. فهل الدافع هو تغطية الانتصارات الديبلوماسية التي أحرزت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، أم هي محاولة إعادة الاعتبار للرصيد الصهيوني الذي بدأ يفترق لتلك المساندة اللامشروطة من طرف الرأي العام الدولي والامريكي على الخصوص، وهل توقيتها الذي تزامن مع مناقشة الامم المتحدة للقضية الفلسطينية كان مجرد صدفة أم دقة في الحسابات؟

كل هذه التساؤلات يمكن أن تجد جوابها في معرفة من المستفيد الاول في ضرب الثورة الإيرانية، ومن الذي خسر قبل غيره في الاطاحة بالنظام الشاهنشاهي السابق. لعل الجواب واضح للعيان، فقد كانت ايران الامبراطورية، ذرعا واقياً لاسرائيل